

## احتجاجات وإضرابات بمدن جزائرية ضد قانون المالية الجديد



تتصاعد الدعوات لاحتجاجات وإضرابات في بعض المدن الجزائرية بعد التوقيع على قانون المالية للسنة الجديدة.

وأغلق العديد من التجار محالهم التجارية في مناطق عديدة بولاية بجاية والبويرة شرقي العاصمة الجزائرية، استجابة لدعوات انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي للدخول في إضراب لمدة خمسة أيام.

مدينة بجاية شهدت بعض المناوشات بين قوات الأمن ومتظاهرين ضد الزيادات على السلع التي دخلت حيز التنفيذ منذ بداية السنة الجديدة، وظلت الأسواق مغلقة، كما غابت الحياة عن الشوارع الرئيسية للمدينة، لكن وزير الداخلية نور الدين بدوي أكد أن قوات الأمن تسيطر على الوضع.

ويقول التجار والمعتضون على القانون إنه يتسبب بارتفاع الأسعار وغلاء معيشي ورسوم إضافية على المواد ذات الاستهلاك العالي، خصوصا الزيت والسكر والحليب، والخدمات العامة كالكهرباء والغاز والوقود والهاتف.

إجراءات رأى التجار المحتجون أنها تمس بعملهم وتضر بالقدرة الشرائية للمواطن.

وكانت الأحزاب المعارضة قد رفضت بعض مواد القانون قبل المصادقة عليه من قبل البرلمان، وحثت من أنها ستثير اعتراضات كثيرة رغم التطمينات التي قدمتها الحكومة.

ووعد رئيس الوزراء عبد المالك سلال، بدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع، مؤكدا حرص الحكومة على تقديم المساعدات للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.

هذه الاحتجاجات ليست الأولى من نوعها في الجزائر، حيث أقدم تجار في ديسمبر الماضي على إضرابات مماثلة بسبب رفع الأسعار، كما في عام 2011 عندما ارتفعت أسعار الوقود والمواد الأساسية.